مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد(20) – العدد (01) (جوان،2019)- ص37- 56
ISSN 1111-5149 /E.ISSN 2430-2588

تجارب" التمويل المُصغر الإسلامي " في الدول العربية:

دراسة حالتي البحرين والسودان

Islamic microfinance" experiences in the Arab countries:"
Study of the cases of Bahrain and Sudan

محمد مسعودي.[1] جامعة أدرارmed.messaoudi@univ-adrar.dz
حليس عبدالقادر جامعة سطيفahelis@univ-setif.dz1

تاريخ الاستلام:12-05-2019 تاريخ المراجعة 25-05-2019 تاريخ القبول:29-05-2019

ملخّص:

اهتمت العديد من الدول العربية بـــ" التمويل المصغر الإسلامي" باعتباره آلية أساسية ومحورية، تُساهم في تقديم الخدمات المصرفية، والتمويلية الإسلامية، لشرائح المجتمع الفقيرة وذات الدخل المحدود؛ وهذا لأجل تأهيلها ومساعدتها على الولوج في الحركية التنموية والاقتصادية التي تشهدها هذه البلدان. ونستهدف من خلال هذه الورقة البحثية، تسليط الضوء على بعض النماذج والتجارب العربية الرائدة في هذا المجال، لا سيما تلك الموجودة في دولتي البحرين والسودان.

الكلمات المفتاحية: المالية الإسلامية- التمويل المصغر- صيغ التمويل الإسلامي- الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

It is very clear that some Arab countries; focused on "Islamic microfinance" as a fundamental and essential mechanism for providing Islamic banking and financial services to poor and low-income people; to qualify them and integrate them into the economic development process.

Through this article, we aim to highlight some Arab models and experiences in this field, in particular; in the two countries; Bahrain and Sudan.

Keywords: Islamic Finance; Micro Finance; Islamic Financing; Formulas-Islamic Bank

[1]- المؤلف المرسل

مقدّمة:

أخذت المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة، تمثل زخماً اقتصاديا كبيرا على الصعيد العالمي، لاسيما بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008 ، وما نجم عنها من انعكاسات وآثار، فأضحت محل اهتمام أنظار المفكرين والباحثين الغربيين، الذين تملكتهم الرغبة والفضول لمعرفة ماهية المالية الإسلامية ، وأسسها ، وانعكاسات تبنيها على المؤشرات الاقتصادية والمالية المختلفة.

وإزاء هذا الأمر، واجهت المالية الإسلامية تحديات أكبر، ارتبطت بإظهار مدى قدرتها على الإبداع والابتكار لمنتجات مالية مختلفة، تلبي رغبات وحاجيات التمويل المتعددة للمتعاملين الاقتصاديين ليس فحسب المتعاملين العاديين، وإنما كذلك فئات وأفراد المجتمع الفقيرة والهشة ذات الدخل المحدودة، إن لم نقل معدومته. وفي هذا الصدد ظهر ما يسمى بـ " التمويل المصغر الإسلامي ".

ولمعالجة الموضوع محل الدراسة، يمكن أن نطرح السؤال الرئيس التالي:

ما مدى إمكانية الاستفادة من تجربتي كل من دولتي البحرين والسودان في مجال التمويل المصغر الإسلامي، للمساهمة في دفع عجلة التنمية وخلق فرص شغل؟

ولتبسيط الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهم التطورات التي شهدها نشاط المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة؟
2. ما هي آليات ومتطلبات سير نشاط التمويل المصغر الإسلامي؟
3. ما هي أهم التحديات التي تواجه سير نشاط التمويل المصغر الإسلامي؟
4. ما هي الظروف والمتطلبات التي توفرت في الدولتين محل الدراسة وساهمت في نجاح هذا النوع من التمويل؟

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1. تنامي دور المالية الإسلامية على المستوى العالمي خاصة بعد ظهور العديد من الأزمات التي كادت أن تعصف بالاقتصاد الرأسمالي الربوي.
2. نجاح الكثير من التجارب في ميدان التمويل والصيرفة الإسلامية ومن بينها التجربتين محل الدراسة.
3. يعتبر التمويل الإسلامي المصغر أكثر الوسائل الناجحة لدعم الأسر محدودة الدخل وتمكينهم من خلق أعمال مدرة للدخل.

4. توفير الفرص لمحدودي الدخل للحصول على خدمات مالية ميسرة لرفع مستوى معيشتهم.

أهداف الدراسة: يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في النقاط التالية:

1. إبراز الدور المتنامي للمالية الإسلامية وكذا أهم المنتجات المالية التي يمكن أن تساهم في التنمية والحد من ظاهرة الفقر والتي نذكر منها التمويل المصغر.
2. إبراز أهم الشروط المساعدة التي تبنتها كل من دولة السودان والبحرين لنجاح هذا النموذج من التمويل.
3. محاولة استخلاص الدروس والنتائج من هذه التجارب الناجحة، لإسقاطها على بيئتنا، خاصة وأننا نتقاسم معها بعض الخصائص المجتمعية، التي تساعد على نقل مثل هذه التجارب الناجحة.

المنهج المتبع في الدراسة:

تتطلب الإشكالية محل الدراسة إتباع المنهج الوصفي للإلمام بجوانب الدراسة وتحليلها من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على كل من دولة السودان ودولة البحرين.

الدراسات السابقة:

اعتمدت الإشكالية محل الدراسة على جملة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع التمويل المصغر الإسلامي ويمكن أن نوردها على الشكل التالي:

الدراسة الأولى:

يوسفات علي وعبد الرحمان عبد القادر، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر حالة السودان واليمن، مجلة الحقيقة، المجلد 11،

تطرق المقال إلى دراسة فعالية التمويل الإسلامي المصغر في الحد من ظاهرة الفقر. وعرج على صيغ التمويل الإسلامي، حيث تناول الصيغ المبنية على المشاركات، والمبني على الدين، بالإضافة إلى الصيغ القائمة على البر والإحسان، وبفضل هذه الصيغ يمكن استعمالها في تمويل الفقراء بقروض صغيرة، وهذا نظرا لنمو ظاهرة الفقر في مختلف الدول العربية لذا ارتأى الباحث أن يعرض مدى فاعلية التمويل

الإسلامي في تمويل مشاريع الفقراء، مع عرض تجربة اليمن والسودان في هذا المجال.

الدراسة الثانية:

فرج سليم الجندي (2015)، صناعة التمويل الأصغر الإسلامي في المصارف الليبية: الفرص والتحديات

تناولت الدراسة التمويل الأصغر الإسلامي، الذي عرف نموا كبيرا خلال العقدين الأخيرين، عبر توسع نشاطه وعمقه وقدرته على الوصول إلى شريحة واسعة من المستفيدين، كونه أصبح صناعة تعتمد التجديد والابتكار والإبداع. نظرا لأهميته البالغة في محاربة الفقر والبطالة. وقد سارعت الكثير من المؤسسات المالية في بعض الدول العربية والإسلامية إلى تبني هذا النهج والاستفادة منه، وحاول الباحث تسليط الضوء على هذا النوع من التمويل في المصارف الليبية، كونها تمتلك الإمكانات المادية الكفيلة بنجاح هذا النوع من النشاط التمويلي كما جاءت الدراسة لتطرح موضوع التمويل الأصغر الإسلامي ومدى إمكانية إفادة المصارف الليبية من صيغه وآلياته.

المحور الأول: نشأة وتطور المالية الإسلامية

نتناول ضمن هذا المحور العناصر التالية:

الفرع الأول: الإطار العام للمالية الإسلامية

تكاد أغلب الأبحاث التي عالجت تاريخ نشأة التمويل الإسلامي، أن تتفق على أن بروز فكرة المالية الإسلامية أو بالأحرى الصيرفة الإسلامية، كانت في أربعينات القرن الماضي من خلال كتابات كل من " أنور إقبال قريشي " بمؤلفه " الإسلام ونظرية الفائدة " ، و نعيم صديقي بمقال موسوم :" المصرفية بناء على المبادئ الإسلامية " ؛ وكذا مقال محمد حميد اللّه : " مؤسسات القرض الخالية من الفوائد". (عبد الرزاق بلعباس،2013 ، ص.03).

" المالية الإسلامية" كمُصطلح، ظهرت في منتصف ثمانينات القرن الماضي، وهي تعني أو بالأحرى ترتبط بالتعاملات المالية الخالية تماما من الفوائد ، وهذا استناداً على مبادئ و أسس الشريعة الإسلامية ،التي ترتكز مثلاً على وجوب مشاركة المخاطر بين الأطراف المتعاقدة، والتأكيد على حرمة العقود وحقوق الملكية...الخ؛ كما

يجب التنويه على أن المالية الإسلامية لا ترتكز فقط على القطاع المصرفي بل تمتد كذلك إلى أسواق المال والبورصات ومختلف أشكال ونماذج الوساطة المالية (ياسين بوناب، 2004، ص.682).

الفرع الثاني: أُسُس ومُميّزات المالية الإسلامية

يمكن أن نوجزها في النقاط التالية(ياسين بوناب، 2004، ص.683):

-1- الأُسس والمبادئ:

- احترام الجوانب الدينية والأخلاقية.
- دعم روح المبادرة وأنظمة تقاسم المخاطر.
- منع سلوك المُضاربة الضارّة.
- حُرمة دفع أو تسليم أي قيمة حُدّدت سلفا.

-2- المُميّزات (السمّات) : وتقوم على :

- حفز الكفاءة التنظيمية وروح المبادرة
- تطابق آجال وهيكلة الاستحقاقات والأصول من خلال ميكانيزمات المشاركة في الأرباح .
- الثبات والاستقرار باعتبار عدم اعتماد التمويل ألإقراضي والتأكيد على الاستخدام الأمثل للموارد.

الفرع الثالث: تطور المالية الإسلامية

شهدت المالية الإسلامية في العقود الأخيرة، تطوراً ملحوظاً من سنة لأخرى، بالرغم أن الخبراء والمختصين في هذا المجال، لا يزالون يرون بأن المالية الإسلامية لا تزال في مرحلة النشوء، فقد قُدرت أصول المالية الإسلامية سنة 2016 بـــ 2.2 تريليون دولار أمريكي، كما يُتوقّع أن تنمو هذه الأصول بواقع معدل نمو سنوي يُقدر بـــ 9.4 ٪، مما يُؤهلها للوصول إلى سقف 3.8 ترليون دولار أمريكي بحلول سنة 2022. (مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، 2018، تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2017/18، تاريخ الاطلاع: 2019/03/06 الموقع التالي: https://www.salaamgateway.com/ar/story/SALAAM28112017083346/).

ويُعتبر تشجيع الحكومات وحفزها للتمويل الإسلامي من أهم دعائم نمو هذا القطاع على الصعيد العالمي، فمثلاً سنة 2017، قام البنك الاحتياطي الهندي بإصدار توجيه عام مفادُه مراعاة الاحتياجات التمويلية لـ 170 مليون هندي مسلم، وهذا

بشكل أفضل؛ كما أنهت المملكة العربية السعودية أكبر عملية إصدار عالمي للصكوك بقيمة 09 مليار دولار أمريكي .

وبشكل عام، تُواصل دولة ماليزيا احتلالها للصدارة في مجال المالية الإسلامية، تليها على التوالي كل من الإمارات العربية المتحدة، ثم مملكة البحرين. ومن أهم ركائز التمويل الإسلامي على الصعيد العالمي، الحاجة لتلبية الرغبات التنموية العالمية ،وكذا دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي هذا الصدد مثلاً، تسعى ماليزيا لإطلاق " صندوق رؤوس أموال استثماري إسلامي " بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، كما يُساهم تبني وتطور الصيرفة الرقمية والتكنولوجيا المالية في تنامي تنافسية قطاع التمويل الإسلامي بالمقارنة مع قطاع التمويل التقليدي .

وقد بلغ حجم أصول قطاع الصيرفة الإسلامية ما مقداره 1599 مليار دولار أمريكي سنة 2016، بمعدل نمو سنوي يُقدر بـ 7.3 بالمائة، وهو ما يعني أنه بحلول سنة 2022، فإنه من المتوقع أن تصل هذه الأصول لحدود 2439 مليار دولار أمريكي(مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي،2018، تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2017/18، تاريخ الاطلاع: 2019/03/06 الموقع التالي:https://www.salaamgateway.com/ar/story/SALAAM28112017083346/).

أما بالنسبة للتأمين الإسلامي أو ما يُعرف بالتأمين التكافلي، فقد شهد هو الآخر توسعا ونموا من بلد لآخر ومن سنة لأخرى .

المحور الثاني: الإطار النظري للتمويل المصغر الإسلامي

الفرع الأول: مفهوم التمويل المصغر الإسلامي

التمويل الإسلامي المُصغّر كآلية ظهرت في ثمانينات القرن الماضي كبديل تمويلي وتنموي يستهدف شرائح المجتمع ذات المداخيل الضعيفة.

وقد كان الاعتقاد السائد دائماً في أوساط المصرفيين وجهات التمويل أن الفقراء وذوي المداخيل الضعيفة لا يحوزون تماماً على المؤهلات التي تسمح لهم بالاستفادة من القروض والتمويلات البنكية باعتبار أنهم لا يحوزون على الملاءة المالية اللّازمة (الضمانات البنكية) .

إلا إنه وبفضل ظهور بعض المصرفيين، الذين يؤمنون بضرورة دعم الشرائح المجتمعية ذات الدخل المحدود وتمكينهم من القروض البنكية، بدأت تتغير الرؤى

ووجهات النظر نحوهم، بل أكثر من ذلك، أصبحت العديد من البنوك تهتم اهتماماً بالغاً بآلية جديدة من آليات التمويل أُطلق عليها " التمويل المُصغّر" والتي أضحت من الأصول المهمة، ليس فقط للبنوك الإسلامية، بل حتى لبعض البنوك التجارية. ويُقصد عادةً بالتمويل المصغر:" تقديم سُلفات مالية صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويُمنح حسب صيّغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين (موالدي سليم، التمويل الإسلامي المصغر من خلال مؤسسات الزكاة، متاح على الرابط، https://www.salaamgateway.com/ar/story 2019/03/07/

كما عرف بنك السودان المركزي، التمويل المصغر على أنه :" التمويل الممنوح أو مجموعة من المقترضين الذين دخلهم الأساسي ينتج من الأنشطة التي تتضمن إنتاج السلع والخدمات وبيعها بحيث لا يتجاوز الحد الأعلى (تم رفع الحد الأعلى من 10000 جنيه سوداني إلى 20000 جنيه) (هدي دياب أحمد صالح، تقويم تجربة بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر-دراسة ميدانية تحليلية، متاح على الموقع 2019/03/07 https://platform.almanhal.com/Reader/2/72407). وعليه ، يتضّح لنا أن الإطار العام للتمويل المصغر يرتبط بتقديم خدمات مصرفية إلى الفئات الهشة ذات المداخيل الضعيفة والتي تعمل لحسابها الخاص، كما هو لشأن التعريف الذي اعتمدته الباحثة هدى ديّاب أحمد صالح والذي جاء على النحو التالي :"التمويل المصغر هو عبارة عن مجموعة من الخدمات التي تقدم للفقراء الذين ليست لديهم أموال كافية للمشاريع، ولكن لهم القدرة على الكسب ولديهم مشاريع مدروسة، ولها مردود اقتصادي واجتماعي، وتتمثل تلك الخدمات في: التمويل والتأمين والادخار وفتح الحساب الجاري ... الخ؛ بتكلفة تمويل تناسب تلك المبالغ الصغيرة" (نفس المرجع السابق). وتضطلع مؤسسات التمويل المصغر، بتقديم منتجات مالية تتناسب واحتياجات الفقراء، كما تتميز برامجها للتمويل المصغر بكونها تمنح قروض مصغرة تكون في العادة قصيرة الأجل. وترتكز هذه المؤسسات في منح القروض على تقييم بسيط ودقيق للمقترض وللمشروع محل التمويل، بالإضافة إلى الصرف السريع للقروض التي عادة ما تكون متكررة بشرط الانضباط في السداد (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2008، ص12،تنمية التمويل الأصغر الإسلامي – التحديات والمبادرات، متاح على الموقع: https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-islamic-microfinance-development-challenges-and-initiatives-25871.pdf).

الفرع الثاني: آليات التمويل المصغّر الإسلامي

التمويل المصغر يستهدف أساساً، استحداث أدوات مالية للفئات الفقيرة والهشة قصد تمكينها من الحصول على التمويلات البنكية المناسبة من خلال الاستفادة مما يلي:(موالدي سليم، مرجع سابق):

- سُلفات مالية مصغرة تُستخدم عادة لتمويل رأس المال العامل .
- تقييم غير رسمي للفقراء المُتقدمين للبنك ومشروعاتهم .
- استفادة الزبائن من قروض متكررة، مع إمكانية استفادتهم من قروض أكبر في حال تحسن أدائهم وسدادهم للقروض بشكل دوري ومنتظم.
- متابعات مكثفة على أرض الميدان .
- خدمات الادخار.

وترتكز آليات التمويل الإسلامي المصغر على صيّغ التمويل الإسلامي المعروفة والمتمثلة فيما يلي: (صالح صالحي وعبد الحليم غربي، 2009 ، ص793،):

-1- صيّغ التمويل التشاركي: وتضم كل آليتي "المشاركة " و" المضاربة " :

-أ- المشاركة : هي عبارة عن عقد استثمار يجمع طرفين في أحد الأنشطة الاستثمارية المحددة، ويقضي بأن يُساهم كل طرف بقسط في تمويل هذا المشروع الاستثماري؛ مع التنويه على أن أحد الأطراف يساهم بقسط من المال فقط، في حين أن الطرف الآخر يُساهم بالمال والجهد في آن واحد، غير أنه في المقابل يتم تحمل الخسارة بمقدار مساهمة كل طرف.

-ب- المُضاربة: هي عقد استثماري يرتكز على الجمع أو المزاوجة بين عنصري الإنتاج التاليين " رأس المال والعمل " وهذا في مشروع اقتصادي معين يُرجى من خلاله تحقيق مصلحة الطرفين. وللمضاربة عدة أشكال نذكر منها: المضاربة المطلقة، المضاربة المقيّدة، المضاربة المؤقتة، المضاربة المستمرة، المضاربة الثنائية ....الخ.

-2- صيّغ التمويل التجاري: وتضم كل من "المُرابحة " و " بيع السلّم ":

-أ- **المرابحة:** وهي عقد يتم من خلاله التمويل بالبيع، بحيث يُباع الأصل المتفق عليه، بمثل الثمن الأول إضافةً لهامش الربح، أي بعبارة أخرى يتم بيع الأصل بثمن التكلفة مع هامش ربح معروف أو بالأحرى مُحدّد بين المتعاقدين .

-ب- **بيع السلّم:** يندرج كذلك هو الآخر ضمن عقود الاستثمار، بحيث يعتبر من صيّغ التمويل التي بموجبها يكون التمويل بالشراء المسبق قصد تمكين البائع من الحصول

على التمويل اللّازم، إذ أنّه بيع آجل بعاجل (" الآجل " هو المبيع الذي يلتزم البائع بتسليمه بعد أجل محدّد، أما " العاجل " فهو الثمن الذي يتحمله المشتري).

-3- صيّغ التمويل التأجيري والمقاولاتي: وتضم صيغتين هما:

-أ- الإستصناع: وهو عقد من خلاله، يلتزم الصانع بصنع منتوج معيّن بمواصفات معينة على أساس أن يلتزم المستصنع بدفع قسط مالي متفق عليه، إما عند بداية العقد أو على فترات متقطعة .

-ب- التأجير: يقوم عقد التأجير على أن يقوم الممول باقتناء المعدات والآلات المستهدفة من طرف المستأجر لمدة معينة بمقابل أن يدفع هذا الأخير قسط إيجاري دوري .

-4- صيّغ التمويل الزراعي: ويضم هو الآخر كل من "المزارعة " و "المُساقاة"

-أ- المزارعة: هي أن يستغل العامل (المزارع) أرض فلاحيه يمتلكها شخص آخر، فيقوم ببذرها وزراعتها، مع اتفاق مُسبق حول نصيب كل منهما من الغلّة المُحصلة.

-ب- المُساقاة: هي عبارة عن استغلال للزرع و الأشجار المثمرة التي يمتلكها شخص مُحدّد من طرف شخص آخر يسهر على رعايتها وتعهدها بالسقي، مع التنويه على ضرورة التحديد المُسبق لمقدار أو نسب تقاسم المحاصيل بين الطرفين .

-ج- المُغارسة: هي عبارة عن استفادة عامل مُعيّن من أرض تعود ملكيتها لشخص آخر، بحيث يلتزم الأول بغرسها بأشجار معينة حسب ما هو مُتفق عليه بينهما، غير أنهما يتقاسمان في الأخير الإنتاج والشجر.

-5- صيّغ التمويل التضامنية والتكافليّة: وتضّم:

-أ- التمويل التضامني الزكوي: القائم على الزكاة التي تستمد إلزاميتها وشرعيتها من القرآن الكريم، والتي ما هي في الحقيقة إلا تعبئة لقسط من أموال الأغنياء لصالح الفقراء، قصد توفير السلع والخدمات والرعاية الصحيّة والاجتماعية للطبقات الضعيفة محدودة الدخل في إطار تضامني .

-ب- التمويل الوقفي التكافلي: يقوم على وقف الأفراد أو الخواص أموالهم للصالح العام، وبالتالي تتحول هذه الثروات والأموال إلى موارد تكافلية مستدامة تُخصص استخداماتها وعوائدها لتلبية حاجات ورغبات عدّة شرائح اجتماعية مُستهدفة .

الفرع الثالث: صعوبات و تحديّات التمويل الإسلامي المصغّر

يمكن حصر أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك في تقديم خدمات التمويل الإسلامي المصغر في:(هدي دياب أحمد صالح،https://platform.almanhal.com)

- ✓ انعدام الثقة في المعلومات التي يُقدّمها الزبون في بعض الأحيان.
- ✓ عدم تقديم الضمانات اللازمة من طرف الفقراء.
- ✓ قلة الوعي والخبرة لدى الزبائن، فيما يرتبط بركائز المعاملات المالية المصرفية.
- ✓ عدم قدرة الزبائن أصحاب المشاريع المصغرة على تسويق وتصريف منتوجاتهم، وبالتالي توفير المداخيل اللازمة.
- ✓ صعوبة إنجاز أو ضبط دراسات الجدوى للمشاريع الصغيرة.

المحور الثالث: نماذج عربية رائدة في التمويل المصغر الإسلامي

ظهرت أول تجربة للتمويل المُصغّر سنة 1976 في بنغلاديش بفضل المفكر محمد يونس*، الذي قام بتأسيس "بنك غرامين** " المختص بشكل كبير في تمويل العائلات الأشد فقراً وكذا النساء ربّات البيوت، خاصةً بعد المجاعة الكبيرة التي شهدتها البلاد سنة 1974. وقد تم تحويله إلى بنك رسمي سنة 1983 بموجب قانون خاص(موالدي سليم). وقد كان لدى بنك غرامين، في ديسمبر من سنة 2004، قُرابة 05 مليون زبون من الفقراء الذين لا يحوزون على أراضي، مع العلم أن 94 بالمئة منهم نساء(مؤسسة يونيكونز للاستشارات المحدودة، رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان، 2006، أنظر الموقع: www.mfu.gov.sd).

فيما يلي وعلى الصعيد العربي، سنستعرض تجربة التمويل المصغر في كل من البحرين والسودان تباعاً.

الفرع الأول: تجربة البحرين

أولاً: الإطار العام للتمويل المُصغّر الإسلامي في البحرين

تعد البحرين من الدول الرائدة عالمياً في مجال التمويل الإسلامي، إذ أنها أنشأت في وقت مبكر مصرف البحرين الإسلامي سنة 1978، ويرجع لها الفضل في

* حاز محمد يونس على جائزة نوبل للسلام سنة 2006 .
** تعني كلمة "غرامين " باللغة البنغالية "القرية "

وضع القواعد والأسس المعيارية لنظم البنوك الإسلامية. كما أنها تُعتبر مركزاً هاماً لتطوير وتفعيل المنتجات المالية الإسلامية سواء ما ارتبط منها بالصيرفة أو بأسواق رأس المال الإسلامية.

كما تعتبر البحرين مركزاً لعدد كبير من مؤسسات التمويل الإسلامي في المنطقة، فهي تمتلك 18 مصرفاً إسلامياً لتجارة الجملة و6 بنوك إسلامية لتجارة للتجزئة؛ تعمل في مجالات إدارة الأصول وإصدار الصكوك، وكذا التأمين وإعادة التأمين المتوافق مع الشريعة الإسلامية. وقد بلغ إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في البحرين 26.3 مليار دولار أمريكي سنة 2016، الأمر الذي أهلها لأن تكون واحدة من أكبر الأسواق في المنطقة(مجلس التنمية الاقتصادية البحريني، http://bahrainedb.com/business-opportunities/financial-services/islamic-finance/?lang=ar).

أما بالنسبة لصناعة التأمين أو التكافل الإسلامي، فتعد البحرين أرضاً خصبة له، باعتبارها تضم حالياً 5 شركات تكافل و 3 شركات إعادة التكافل، كما أن مصرف البحرين المركزي قام بتطبيق نموذج تكافل جديد من شأنه أن يُمكّن ويزيد من القدرة على تقييم حالة وإمكانيات شركات التكافل.

يقوم مصرف البحرين المركزي بتطبيق مبادرات وأدوات تأمين جديدة لزيادة تطوير مكانة البحرين في التمويل الإسلامي، وأحدثها: نموذج "تكافل" الجديد والأداة الاستثمارية الجديدة "وكالة" المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد تم إدراج التمويل المصغر في مملكة البحرين لأول مرة سنة 1999، في إطار إستراتيجية تشاركية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتشجيع استحداث المشاريع متناهية الصغر وتوفير فرص العمل الحر للأفراد(بنك الأسرة البحريني، التمويل المتناهي الصغر- نحو إنجازات متميزة-، 2014، ص 05).

ثانيا: تجربة مصرف الأسرة البحريني

1- النشأة والتأسيس:

يُعتبر بنك الأسرة في البحرين الذي تأسّس بتاريخ 2009/07/08 وانطلق أعماله مع مطلع 2010، أول مصرف اجتماعي إسلامي للتمويل متناهي الصغر المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في هذا البلد. كما يلعب دورا مهما وأساسيا في تفعيل السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للعائلات الفقيرة والمحتاجة من خلال توفير خدمات التمويل المناسبة والملائمة لهذا النوع من

شرائح المجتمع. إضافة إلى إنشاء العديد من الشراكات والاتفاقيات مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإنمائية المختلفة لأجل تنمية عمل البنك و زيادة إجمالي عدد المستفيدين من داخل وخارج مملكة البحرين.

-2- الفئات المستهدفة من طرف البنك: وتتمثل في :

- العائلات ذوي المداخيل المحدودة.
- الأسر الفقيرة التي تستفيد من إعانات اجتماعية حكومية.
- المشاريع المصغرة المسجلة كمشاريع " أسر منتجة" لدى وزارة التنمية الاجتماعية.
- الشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة الراغبين في استحداث مشاريع مصغرة.
- أرباب المشاريع الصغيرة في المجالات الاقتصادية المختلفة.

-2- مميزات التمويل المصغر لدى بنك الأسرة البحريني: وتتمثل في التالي:

- متوافق مع الشريعة الإسلامية.
- رسوم إدارية متواضعة.
- أقساط شهرية مناسبة للزبائن .
- عدم اشتراط الحصول على ضمانات بنكية.
- سهولة دفع الأقساط المستحقة .
- تقديم خدمات أخرى غير مالية مثل: الاستشارات، التدريب والتكوين، التسويق ....الخ.

-3- المنتجات التمويلية للبنك: وتتمثل في :

-أ- برنامج غرامين:

يعكف بنك الأسرة البحريني على تقديم برامج تمويلية إسلامية، لا تتطلب ضمانات كبيرة من طرف الأسر المحتاجة. فمثلاً يُقدّم برنامج جرامين التمويلي اعتمادات مالية تتراوح بين 500 دينار بحريني لغاية 3000 دينار بحريني. كما يتم تمويل الفرد على أساس خبرته في إدارة المشروع وأدائه في التمويلات السابقة . ويمنح عادةً لجميع الأفراد الجُدد من 500 دينار بحريني لغاية 1500 في البداية مع فترة سداد تتراوح بين 3 أشهر إلى 24 شهر كحد أقصى. وإذا استطاع الفرد دفع جميع المستحقات الواجبة عليه، فإنه يكون مؤهلا لأخذ نفس المبلغ أو أكثر بشرط أن يكون السداد في الوقت المتفق عليه(بنك الأسرة البحرين،http://familybankbh.com/ar/).

ويتوجب كذلك على الزبائن المكتتبين في برنامج جرامين فتح حساب توفير بمبلغ 10 دينار، تضاف إلى مبلغ مدخراتهم، كما يتم تحفيزهم نحو إيداع مبلغ 5 دينار شهريا كحد أدنى مع كل قسط. والغاية من هذا كلّها تشجيع الزبائن على حفظ وإدارة الأموال بحكمة.

-ب- برنامج دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:

من خلال هذا البرنامج يتم تمويل الزبائن الذين يحوزون على سجلات تجارية، بأغلفة مالية تتراوح بين 3000 د.ب إلى 5000 د.ب ، ويتم تحديد مبلغ التمويل على أساس طبيعة المشروع وكفاءة الزبون.

ويهدف بنك الأسرة البحريني من خلال هذا البرنامج التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، منح الدعم والمساعدة التي تساهم في تطوير وزيادة كفاءة أصحاب هذه المشاريع فيما يرتبط بالتأقلم مع سوق العمل وشغل مكانة مرموقة وناجحة في القطاع الذي يعملون فيه. ويسهر هذا البرنامج كذلك على تقديم الدعم المالي والاستشاري لهذا النوع من المؤسسات بمختلف أنواعها ومجالات أنشطتها. (بنك الأسرة البحريني، www.familybankbh.com).

كما يقدم البنك الدعم المالي لتغطية المصاريف التشغيلية. وكذا شراء الأصول التي تساهم في زياده الإنتاجية وتحسين الجودة للمشروع وتتراوح مدة السداد في إطار هذا البرنامج بين 06 شهور إلى 36 شهراً كحد أقصى، وقد استفاد من هذا البرنامج أكثر من 400 زبون على مدى أربعة أعوام الأولى للتأسيس. وبصفة عامة يُقدّم بنك الأسرة البحريني في إطار هذا البرنامج كذلك، الخدمات التالية(بنك الأسرة البحريني، التمويل المتناهي الصغر- نحو إنجازات متميزة-، 2014، ص 20.):

المساعدة على صياغة استراتيجيات المشاريع.

المساعدة على وضع الخطط التسويقية للمشروع.

رصد ومتابعة المشروع لتقييم الأداء بشكل شهري.

المساهمة في مسك وإعداد الدفاتر والتقارير المحاسبية.

الوقوف على الاستخدام الأمثل للغلاف التمويلي الممنوح.

-ج- برنامج تمويل المشاريع المنزلية:

من خلال هذا البرنامج يتم تمويل الزبائن الذين يزاولون أنشطتهم بالمنازل، بأغلفة مالية تتراوح بين 500 دينار بحريني إلى 3000 دينار بحريني، ويتم تحديد

مبلغ التمويل على أساس طبيعة المشروع وكفاءة الزبون وكذا دراسة بعض المعطيات المرتبطة بالمشروع كحجم المبيعات والتكاليف .

وتتراوح مدة السداد في إطار هذا البرنامج ما بين 03 أشهر إلى 24 شهر كحد أقصى من دون فترة سماح، وقد استفاد من هذا البرنامج أكثر من 1300 زبون على مدى 04 أعوام من التأسيس.

-د- برنامج دعم المنظمات غير الحكومية:

قام بنك الأسرة البحريني كذلك، باستحداث برنامج خاص لدعم المنظمات غير الحكومية، يتم من خلاله منح تمويلات مالية لها، والتي بدورها – هي الأخرى- تقوم بإعادة تمويل عملائها، وقد يصل سقف التمويل لهذا البرنامج حدود 100000 د.ب على أساس شروط يتم الاتفاق عليها مسبقاً.

من منظور عام، اتضح أن بنك الأسرة البحريني استطاع في ظرف 04 سنوات من تأسيه، رفع مستوى المعيشة وتحسين المداخيل للمئات من الأفراد والأسر ذوي الدخل المحدود. وقد نجح البنك كذلك في تقديم تمويلات متطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لأكثر من 1700 بحريني من أصحاب المشاريع المصغرة، كما عقد البنك كذلك العديد من الاتفاقيات والشراكات مع عدة منظمات غير حكومية قصد تنمية أعمال البنك وتوسيع دائرة المستفيدين(نفس المرجع السابق).

الفرع الثاني: تجربة السودان

ارتكزت إستراتيجية بنك السودان المركزي، فيما يخص تطوير وتنمية قطاع التمويل المصغر على النقاط التالية:

-1- خلق بيئة تشريعات وسياسات مناسبة؛

-2- تقوية وتعزيز دور مؤسسات التمويل المصغر ودعم تطورها؛

-3- دعم إنشاء وتطوير بنية تحتية مساندة (بناء قاعدة معلومات مساندة)؛

ويوضح الجدول التالي مصفوفة النتائج المتوقعة من الإستراتيجية الشاملة لتنمية قطاع التمويل المصغر في السودان للفترة من 2013-2017

الجدول رقم (01): مصفوفة النتائج المتوقعة لإستراتيجية تنمية قطاع التمويل المصغر في السودان للفترة من 2013-2017

المؤشرات	2012	المستهدف فى 2017
نسبة إسهام قطاع التمويل الأصغر في الناتج القومى الإجمالى	٪ 1	3
عدد المستفيدين (الزبائن) بالألف	494	1500
نسبة الممولين من الفقراء (18 سنة فأكثر)	٪ 8.2	٪ 24.6
نسبة تمويل العنصر النسائى	٪ 30	٪ 50
عدد المؤسسات المصرفية المتخصصة في التمويل الأصغر	3	4
المحافظ المتخصصة فى التمويل الأصغر	3	6
نسبة زيادة أصول الفقراء	-	٪ 15
نسبة زيادة موارد مؤسسات التمويل الأصغر	-	٪ 100
نسبة زيادة عدد مؤسسات التمويل الأصغر (على أقل تقدير)	-	٪ 20
نسبة تخفيض القطاع غير المنظم	-	٪ 05

المصدر: موقع بنك السودان المركزي، على الرابط التالي:http://www.mfu.gov.sd/ar/content

تجدر الإشارة إلى أن بنك السودان المركزي، قام في مارس من سنة 2007 باستحداث مديرية متخصصة في التمويل المصغر كجهة رقابية وإشرافية وتطويرية لهذا القطاع، كما أنها تهدف بالتحديد إلى تحقيق ما يلي:

دعم وتمتين التمويل المصغر المستند على النظام الإسلامي، كأداة لتقديم وتوفير الخدمات المالية لصالح الفئات الهشة والفقيرة سعياً للحد من ظاهرة الفقر وتفعيل التنمية الاقتصادية المستدامة.

توفير صيّغ للتمويل المصغر من خلال البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية قصد تسهيل وصول هذا النوع من التمويل للفئات المستهدفة من موارد القطاع الحكومي والغير حكومي.

تنمية وتطوير البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال الاعتماد على برامج التدريب والتأهيل وبناء القدرات.

كما قامت هذه المديرية بإرساء وتطبيق برنامج تمويلي تجريبي كبير الحجم بالشراكة مع عدد من المصارف، بالإضافة إلى إطلاق برنامج وطني يُعنى بمسائل التدريب و تصحيح المفاهيم وكذا رفع الوعي المرتبط بآليات التمويل المصغر، ناهيك

عن اعتماد شراكات تستهدف تقديم الدعم الفني للمؤسسات والمصارف المتخصصة من خلال استحداث الشركة السودانية لتنمية التمويل المصغر .

وسهرت هذه المديرية كذلك، على رفع نسبة الوعي وسط الفئات المستهدفة بالتمويل، بالإضافة إلى رفع عدد المؤسسات والمستفيدين بصورة كبيرة، الأمر الذي كان محل إشادة من طرف العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية. كما استمرت هذه المديرية في بناء الهياكل المؤسسية من وحدات ومراكز ومجالس وطنية، ناهيك عن الزيادة الكبيرة في استحداث مؤسسات التمويل المصغر وتزويدها بالدعم التقني والتمويلات بالجملة من خلال اعتماد عقد نموذجي بصيغة المضاربة المقيدة، والذي كان من شأنه خفض نسب التعثر وزيادة عدد الممولين من جهة، والعودة بالربحية الجيّدة على المؤسسات من جهة أخرى.

ثانيّا: تجربة بنك الأسرة السوداني الرائد في مجال التمويل الإسلامي المصغّر

1- النشأة والتأسيس:

يُعدّ هذا البنك أول مؤسسة مالية تقدم خدمات التمويل الأصغر بالسودان تأسست سنة 2007، وهو نتاج لشراكة أو مساهمة بين القطاعين العام والخاص (اتحاد أصحاب العمل وبعض منظمات المجتمع المدني). كما يهتم حصراً بتقديم خدمات التمويل الإسلامي المصغر بغية الحد من ظاهرة الفقر في السودان، ودعم الفئات الهشة والفقيرة. رأس مال البنك المصرح به واحد مليار جنيه سوداني، أما رأس المال المكتتب فيه فهو 200 مليون جنيه سوداني (بنك الأسرة السوداني على الرابط التالي:http://familybank.sd/index.html).

تجدر الإشارة، إلى البنك استهل نشاطه الفعلي سنة 2008، بحيث تم إرساء خطة خماسية تستهدف أن يصل عدد الزبائن المُؤطرين أو المستفيدين من خدمات البنك حدود نصف مليون زبون. كما تُثبت بعض الإحصائيات المستسقاة من البنك في الفترة من 2008 إلى 2010 ما يلي(عصام محمد علي الليثي، 2013، ص22.):

- النمو المستمر لمقدرة البنك على استقطاب مزيد من الودائع من سنة لأخرى، بالرغم من ضعف أو ضآلة حجم الودائع الادخارية .
- استطاع البنك الرفع بوتيرة متزايدة من حجم التمويل المقدم أو الممنوح للزبائن، كما أن نسبة النساء المستفيدات من التمويل تجاوزت الربع من إجمالي المستفيدين في معظم الأحيان.

- شهدت الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من التمويل المصغّر تنوعاً كبيراً كمجالات: النقل، التجارة، التخزين، العقارات ....الخ.
- استطاع البنك تنويع الصيّغ الإسلامية المستخدمة في عمليات التمويل المصغر، بالرغم من أن هناك سيطرة أو بالأحرى اعتماد كبير على صيغة المرابحة، والجدول الموالي، يبيّن نسب توزيع التمويل حسب الصيّغ الإسلامية في الفترة من 2008 إلى 2010.

الجدول رقم 02:نسب توزيع التمويل حسب الصيّغ الإسلامية في بنك الأسرة السوداني

الصيغة	2008	2009	2010
المرابحة	٪ 67	٪ 91	٪ 94
المضاربة	٪ 31	٪ 06	٪ 03
المشاركة	٪ 01	٪ 02	٪ 02
المقاولة	٪ 01	٪ 0.5	٪ 0.5
السلم	٪ 0	٪ 0.5	٪ 0.5

المصدر: عصام محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، نقلاً عن:

بنك الأسرة، تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وتقرير المُراجع العام وهيئة الرقابة الشرعية لسنوات: 2008، 2009، 2010.

-2- أهداف البنك : وتتمثل في :

- توفير التمويلات والخدمات الصرفية للفقراء الناشطين اقتصاديا.
- جمع واستقطاب الموارد المحلية والخارجية، قصد إعادة تدويرها الفقراء والفئات الهشة.
- العمل على استحداث مشاريع ومناصب عمل للفقراء الناشطين اقتصاديا.
- تحويل القطاعات غير الرسمية والغير منظمة إلى قطاعات منظمة تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة .
- المشاركة في الحد من ظاهرة الفقر.
- العمل على دعم وتطوير نمو وتوسع الأعمال الصغيرة.
- زيادة الوعي الادخاري والمصرفي لدى الفئات الهشة في المجتمع.

-3- مجالات عمل البنك : يسهر البنك على(بنك الأسرة السوداني، 2019،):

* تقديم خدمات التمويل الإسلامي المُصغّر:

يُقدّم البنك خدمات التمويل المصغّر والمُرتبطة عادةً بـــ: صيّغ التمويل المختلفة، التحويلات والتأمينات التكافلية، الادخار. وبالرغم من كون مُرتكز نشاط

البنك هو التمويل، إلا أن باقي الخدمات تعتبر في الحقيقة جانب تكميلي له دوره المحوري في أداء خدمات التمويل المصغر، ولاسيّما عملية تحفيز الادخار بالنظر لكونها تُساهم في سداد الأقساط وتخلق الروح الادخارية لدى الزبائن.

وتُشير إحصائيات سنة 2013، أن حجم التمويل المقدم من طرف البنك بلغ حدود 148 مليون جنيه سوداني، مقارنة مع عام 2010 أين قُدّر حجم التمويل بـــ: 102 مليون جنيه سوداني، أي أن نسبة الزيادة قُدرت بـــ: 45 بالمائة تقريباً، أما بالنسبة لعدد العملاء المشمولين بالتمويل، فقد ارتفع عددهم إلى 150 ألف مستفيد، مقارنة مع سنة 2010، أين بلغ عدد المستفيدين 24370 شخص(هدي دياب أحمد صالح،https://platform.Almanhal.com).

* توفير المرونة عند طلب الضمانات البنكية :

من ميّزات البنك الإيجابية، كونه لا يطلُب أو يشترط من زبائنه تقديم الضمانات البنكية التقليدية والمعهودة لدى طلبات التمويل، وهذا لسبب واحد وبسيط يتمثل في عدم اكتساب هؤلاء للملاءة المالية اللازمة باعتبارهم أو بالأحرى، لكونهم من الفئات الضعيفة محدودة الدخل. وتتمثل أهم الضمانات التي يطلبها بنك الأسرة في:

أ- الأجر/ المعاش . ب- ضمان المجموعة . ج- رهن السلع / المنقولات محل التمويل .

د- ضمان الشيوخ في المناطق الريفية . و- الحُليّ الذهبية.

خاتمة:

بعد ما استوفينا الإطار النظري والعملي للتمويل المصغر الإسلامي، خلصنا إلى النتائج التالية:

1- تعتبر تجربة بنك غرامين لصاحبها محمد يونس في بنغلادش، حجر الزاوية للتمويل المصغر، ليس فقط على الصعيد الإسلامي، بل حتى على الصعيد العالمي.

2- يُعدّ التمويل المصغر الإسلامي آلية مهمة من آليات الصيرفة الإسلامية التي تشهد انتشاراً وتوسعاً كبيراً على الصعيد العربي والإسلامي.

3- تعتمد آلية التمويل المصغر الإسلامي في تطبيقها على تفعيل صيّغ التمويل الإسلامي المعروفة على غرار : المرابحة، المشاركة، المضاربة ...الخ

4- تساهم آلية التمويل المصغر الإسلامي في دعم إمكانيات وقدرات الفقراء والفئات الهشة، قصد تمكينهم من تنمية أنفسهم وزيادة مداخلهم وإدراجهم في إطار عجلة التنمية الاقتصادية .

5- على الصعيد العربي، اتضح لنا أن كل من البحرين والسودان، تُعدّان من الدول السباقة والرائدة في مجال تطبيق آلية التمويل المصغر الإسلامي؛ بالإضافة إلى دول أخرى: كاليمن والأردن على سبيل الذكر لا الحصر .

-6- تجسيد التمويل المصغر الإسلامي على أرض الواقع، لا يخلوا دائماً من بعض الصعوبات والتحديات.

7- أخيراً، ومن خلال الدراسة العملية لتجربتي البحرين والسودان، اتضح لنا أن التمويل المصغر الإسلامي يتسم بفعالية كبيرة فيما يرتبط بالحد من ظاهرة الفقر ودعم ذوي الدخل المحدودة للنهوض بأنفسهم، ومن تم المساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية، إلا أن هذا الأمر، وفي نفس الوقت يقتضي تأطير جيّد ودقيق لهذه الآلية، ناهيك عن بذل مجهودات جبارة وكبيرة لتوعية وتكوين الفئات المستهدفة منها.

أما فيما يرتبط بالتوصيات المقترحة لدعم وتطوير آلية التمويل المصغر الإسلامي في الدول العربية وخاصة الجزائر؛ فإننا نقترح التالي:

1- ضرورة توفير إطار تشريعي وقانوني مناسب للصيرفة الإسلامية بصفة عامة، وللتمويل المصغر الشرعي ومنتجاته بصفة خاصة.

2- ضرورة تنويع وتطوير المنتجات المصرفية للتمويل المصغر الإسلامي.

3- العمل على إنشاء إدارات ومراكز متخصصة لدعم وتطوير التمويل المصغر الإسلامي.

4- فسح المجال كذلك، لمؤسسات تمويل مصغر إسلامي من غير القطاع البنكي.

5- توفير البيانات والمعطيات وكذا الإمكانيات اللازمة التي تضمن نجاح واستدامة هذا النمط التمويلي .

6- البحث عن السبل والأدوات التي تُمكّن البنوك والمؤسسات المانحة لخدمات التمويل المصغر الإسلامي، من الاستمرار والاستدامة في أنشطتها ودعمها للفقراء.

7- السعي نحو الاستفادة من آلية الزكاة في إطار التمويل المصغر الإسلامي .

قائمة المراجع:

1- ياسين بوناب، دور نظام التمويل الإسلامي في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي تحت عنوان: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة سطيف، 2004.

2- صالح صالحي وعبد الحليم غربي، كفاءة صيّغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي تحت عنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية الاقتصاد والتسيير: جامعة سطيف، 2009.

3- عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية (معهد البحوث والدراسات الإسلامية، جدة: السعودية)، المجلد 19، العدد 02، 2013.

4- عصام محمد علي الليثي، إنجاح الصيّغ الإسلامية في التمويل الأصغر: مع الإشارة إلى تجربة بنك الأسرة (السودان)، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية (معهد البحوث والدراسات الإسلامية، جدة: السعودية)، المجلد 19، العدد 01، 2013.

5- بنك الأسرة البحريني: تقرير حول"التمويل المتناهي الصغر-نحو إنجازات متميزة-"، 2014.

6- سليم موالدي ، ورقة بحثية إلكترونية بعنوان: التمويل الإسلامي المصغر من خلال مؤسسات الزكاة: متطلبات استدامته وآليات تثمينه لمحاربة الفقر في المجتمعات الإسلامية، متوفرة على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.salaamgateway.com/ar/story/

7-تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2017/18 : مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، متاح على الرابط التالي :https://www.salaamgateway.com/ar/story/SALAAM28112017083346/

8- موقع بنك السودان المركزي، على الرابط التالي :http://www.mfu.gov.sd/ar/content

9- رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان، تقرير مُعد من طرف مؤسسة يونيكونزللاستشارات المحدودة، الخرطوم: السودان، جويلية 2006. موجود على الرابط التالي : http://www.mfu.gov.sd/sites/default/files/rwy_ttwyr_wtnmy_qt_ltmwyl_lsgr_f_lswdn_0.pdf

10- الموقع الإلكتروني لبنك الأسرة السوداني (رائد التمويل الأصغر في السودان) على الرابط التالي :http://familybank.sd/index.html

11- هدي دياب أحمد صالح، تقويم تجربة بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر-دراسة ميدانية تحليلية، موجودة ضمن قاعدة البيانات المنهل، على الرابط التالي :
https://platform.almanhal.com/Reader/2/72407

12- الموقع الإلكتروني لمجلس التنمية الاقتصادية البحريني، على الرابط التالي :
http://bahrainedb.com/business-opportunities/financial-services/islamic-finance/?lang=ar

13- الموقع الإلكتروني لبنك الأسرة البحريني على الرابط التالي :
http://familybankbh.com/ar /

14- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: تقرير بعنوان " تنمية التمويل الأصغر الإسلامي – التحديات والمبادرات-" ، جدة، 2008، على الرابط التالي :
https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-islamic-microfinance-development-challenges-and-initiatives-25871.pdf